أوراق إستراتيجية

Global Research, ca
March, 2006
Calculating the Risk of War in Iran
By F. William Engdahi
January 29, 2006

النتائج المفترضة للحرب على إيران

كانت التقارير الإعلاميّة في الأسابيع الماضية تتحدّث عن أنّ واشنطن " تفكّر بما لا مجال للتفكير فيه "، وتحديداً، بضربة نوويّة إستباقيّة عدوانيّة على إيران إمّا بواسطة الولايات المتّحدة وإمّا بإسرائيل لتدمير أو تسليم المفاعلات النوويّة الإيرانيّة العقيمة والموجودة عميقاً في باطن الأرض.

إنّ إمكانيّة الحرب ضد إيران تمثّل مشكلة جيو-إستراتيجيّة وجيو- سياسيّة لتعقيدات أكبر بكثير من قصف العراق وإحتلاله. وقد أثبت العراق أنّه معقّد كفاية بالنسبة للولايات المتّحدة. وسوف نحدد لاحقاً بعض الدوافع الرئيسيّة للممثّلين الرئيسيين في الدراما الجديدة والدلائل المستقبليّة لحرب محتملة.

إنّ شخصيات المسرحيّة بما فيهم إدارة بوش، وبخاصّة صقور المحافظين الجدد، بقيادة تشيني والحاكمين الآن ليس فقط في البنتاغون وإنّما في CIA ومبنى الأمم المتّحدة وفي جزء متنامي لبيروقراطيّة التخطيط في وزارة الخارجيّة بإدارة كوندوليزا رايس. كما تشمل شخصيات المسرحيّة، إيران تحت حكم الرئيس الجديد والصريح محمود أحمدي نجاد، وبوتين- روسيا البلد النووي والعضو بمجلس الأمن الدولي والمتسلّح بقرار الفيتو، وإسرائيل المسلّحة نووياً والتي صرّح رئيس وزرائها المؤقّت إيهود أولمرت مؤخّراً، أنّ إسرائيل لن تسمح تحت أي ظرف بقيام إيران بتطوير أسلحة نوويّة " والتي بإمكانها تهديد وجودنا "، كما تشمل شخصيات المسرحيّة الإتحاد الأوروبي، وخاصّة، فرنسا العضو البارز في في مجلس الأمن الدولي والرئيس الضعيف شيراك، وتشمل الصين التي تعتمد بشكل كبير على النفط الإيراني وعلى الغاز الطبيعي الكامن فيها.

وإنّ كلاً من هؤلاء الممثلين لديه أجندات وأهداف مختلفة، مما يجعل مسألة إيران إحدى أعقّد القضايا في السياسة الدوليّة مؤخّراً. ما الذي يجري هنا؟ هل هناك حرباً نوويّة وشبكة، مع كل ما يتضمّنه ذلك بالنسبة للإستقرار السياسي والمالي العالمي؟ وما هي النتائج المحتملة أو حتّى الممكنة؟

الحقائق الأساسيّة

أوّلاً، نذكر الحقائق الأساسيّة التي بالإمكان التثبّت منها. إنّ ما قام به الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مؤخّراً، وهو إعلانه مواصلة العمل المعلّق لإكمال مرفق تخصيب الوقود النووي الى جانب مرفقين في Natanz، قرع أجراس الخطر خارج إيران وكان صداها أعلى من كلامه المثير والمعادي لإسرائيل، في وقت سابق. وقال محمّد البرادعي الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي يرأس الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة التابعة للأمم المتّحدة، أنّه ليس متأكّداً ما إذا كان ذلك العمل يتضمّن برنامج أسلحة نوويّة أم أنّ إيران مصمّمة فحسب على أن لا تكون معتمدة على القوى الخارجيّة لأجل دورة الوقود النووي المدني الخاص بها. إلاّ أنّ، أضاف البرادعي، الدليل على ذلك هو أقوى مما كان عليه ضد صدام حسين.

وهذا تصريح قوي من قِبَل البرادعي الحذِر عادةً.

ويبدو أنّ نتيجة تواصل الأبحاث في Natzan قد تبلورت للمرّة الأولى، حيث أنّ التحالف بين الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي، بما فيه ألمانيا وفرنسا، وكذلك الصين وروسيا، وإنضمّوا الآن لإجبار إيران لتكف عن مواصلة نشاطها النووي.

وأعلن الرئيس جورج بوش في آب الماضي، بخصوص خطط إيران المعلنة لمواصلة التخصيب بصرف النظر عن الرأي العالمي بأنّ " كل الخيارات الآن هي على الطاولة ". وقد تضمّن السياق ضربة نوويّة على المواقع النوويّة الإيرانيّة. وأدى ذلك التصريح الى تسارع حاد في الجهود الديبلوماسيّة للإتحاد الأوروبي بقيادة بريطانيا، ألمانيا وفرنسا وما يُدعى بالإتحاد الأوروبي (3) (EU-3) لتجنُّب الحرب. وقال الثلاثة لواشنطن أنّهم يعارضون حلاً عسكرياً، ومنذ ذلك الحين تمّ إعلامنا بواسطة صحيفة دير شبيغل (Der Spiegel) وصحف أخرى أنّ رؤية الإتحاد الأوروبي قد تغيّرت ويبدو أنّها أصبحت اقرب الى موقف إدارة بوش.

ومن المفيد، بشكل مختصر، مراجعة تكنولوجيا تخصيب الوقود النووي. فلتحضير اليورانيوم للإستخدام في مفاعل نووي، فإنّ ذلك يخضع لخطوات من المعالجة، الصقل، التحويل، التخصيب وتصنيع الوقود. إنّ هذه الخطوات الأربع تمثّل " Front End " دورة الوقود النووي.

وبعدما يتم إستخدام اليورانيوم في المفاعل لإنتاج الكهرباء، يصبح معروفاً بـ " الوقود المستنفذ " ويمكن أن يخضع لخطوات أكثر تشمل التخزين المؤقت، إعادة التصنيع وإعادة التدوير قبل التخلّص منه نهائياً بإعتباره نفايات. وتُعرف هذه الخطوات إجمالاً بـ

" Back end " لدورة الوقود.

إنّ مفاعل Natanz هو جزء من " Front End " أو دورة تحضير الوقود، إذ يتم أوّلاً صقل المعدن الى (U^3 08) Uranium Oxide أو " الكعكة الصفراء " (Yellow Cake) ومن ثمّ يُحوّل الى غاز (UF6) Uranium Hexafloride ، ثم يُرسل هذا الغاز الى مرفق التخصيب، وهنا في هذه الحالة سيُرسَل الى Natanz لإنتاج خليط يحوي 3- 4% من المادة الإنشطاريّة U35 وهو وقود نووي لأسلحة غير تقليديّة وجيّد بالإصلاحات المتعلّقة بخطر الأسلحة.

إنّ إيران تقع بشكل خاص، ضمن حدود ثورة جيولوجيّة مما جعلها تحوز كميات كبيرة من اليورانيوم من مناجم في محافظة يزد

(Yazd)، كما أنّه يسمح لها بإكتفاء ذاتي من الوقود من دون الإعتماد على الوقود الروسي أو أيّة واردات أجنبيّة أخرى بالنسبة لذلك الموضوع. كما أنّ لدى إيران مرفق في Arak ينتج الماء الثقيل والذي يُستعمل لتلطيف مفاعل الأبحاث الذي بدأ بناؤه في العام 2004.

وسوف يستخدم ذلك الفاعل الـ Uranium Dioxide، وهو ما قد يجعل إيران قادرة على إنتاج أسلحة بلوتونيوم، كما يقدّر بعض العلماء النوويين أنّ ذلك المفاعل بإمكانه أن ينتج كميّة لصنع سلاح نووي أو سلاحين في السنة. وتدّعي إيران رسمياً، أنّ المحطّة هي لأبحاث طبيّة وسلميّة. وقد بدأت المناقشة حول السلميّة تبدو أضعف هنا.

إنّ التخصيب النووي ليس موضوعاً صغيراً. فأنت لا تبني مرفقاً كهذا في فناء البيت أو في المرآب. إنّ مرفق التخصيب الفرنسي Tricastin الكبير يؤمّن الوقود للشبكة الكهربائيّة النوويّة EDF، كما يؤمّنه لبرنامج الأسلحة النوويّة. ويحتاج هذا الأمر الى أربع مفاعلات نوويّة كبيرة فقط لتأمين قوّة أكثر من 300 Mwe له. وسابقاً، إستخدمت محطات التخصيب الأميركيّة الإنتشار الغازي

(Gaseous Diffusion)، وتستخدم محطات التخصيب في الإتحاد الأوروبي وروسيا عمليات طرد مركزيّة أكثر حداثة، والتي تستخدم طاقة أقل بكثير لكل وحدة تخصيب. والأخيرة، أي عمليّة الطرد المركزيّة، هي أيضاً النموذج الإيراني.

ولصنع أسلحة يورانيوم، فإنّ ذلك يتطلّب أكثر من وقود اليورانيوم للطاقة الكهربائيّة المدنيّة.

إنّ " عدم صنع " أسلحة يورانيوم اليوم، هي أيضاً عملية جيو- سياسيّة مهمّة، وليست مسالة غير متّصلة بموضوع الجدال العنيف الحالي الذي يدور حول إيران. ومنذ إنهيار الإتحاد السوفياتي، وفي ظل الإتفاقيات المصممة لضمان إمكانيّة تحويل الترسانة النوويّة السوفياتيّة للإستخدام السلمي، خرجت أسلحة اليورانيوم العسكريّة الى الأسواق المدنيّة بإتفاقيّة روسيّة- أميركيّة.

واليوم، فإنّ أكثر من نصف كامل من اليورانيوم المستخدم للكهرباء في محطات الطاقة النوويّة الأميركيّة تأتي من المخزون العسكري الروسي. وحالياً، فإنّ 20% من كامل الكهرباء المُنتجة في الولايات المتّحدة موَلّدة نووياً، مما يعني أنّ اليورانيوم الروسي يغذّي 10% من كامل كهرباء الولايات المتّحدة.

وقد تمّ توقيع عقد بقيمة 12 مليار دولار في العام 1994 بين US Enrichment Corporation (وتدعى الآن USEC Inc.) و Techsnabexport الروسيّة (Tenex) وإعتمدتا كعميلين للحكومتين الروسية والأميركية. ووافقت USEC على شراء 500 طن على الأقل من أسلحة اليورانيوم على مدى 20 عاماً بمعدّل يصل الى 30 طن/ السنة مع بداية 1999.

إنّ اليورانيوم في روسيا ممتزج حتّى 235-U% 4.4، وتبيعه USEC كوقود الى المستهلكين في مؤسستها الأميركيّة للطاقة. وقد وصل هذا البرنامج، في أيلول 2005، الى منتصف الطريق لـ 250 طن أو التخلّص من 10000 رأس نووي حربي.

وعلى مدى العالم، فإنّ 6\1 من السوق العالمي لليورانيوم المخصّب التجاري، مُزَوّد من قِبَل روسيا من مخزونات أخرى ليورانيوم الأسلحة. ولدى بوتين أوراق كثيرة ليلعبها في موضوع الحسم حول البرنامج النووي الإيراني.

وقد ظهرت أوّلاً المسألة، حول ما إذا كانت إيران قد بنت سراً كفاءات أسلحة نوويّة، من إدعاءات مجموعة إيرانيّة معارضة في المنفى في العام 2002. لقد كانت Natanz في حدود نطاق سلطة الوكالة الدوليّة IAEA منذ أن ظهرت الشبهات حول أنشطة إيران الى السطح. وقد حُثّت على ذلك بواسطة تقارير من منظّمة إيرانيّة معارضة وهي مقاومة المجلس الوطني الإيراني (National Council of Resistance of Iran " NCRI ")، وقادت رئيس IAEA محمّد البرادعي ليقوم بجولة في المرافق النوويّة الإيرانيّة في شباط 2002، بما في ذلك المحطّة غير المكتملة في تلك المدينة Natanz والتي تبعد حوالي 300 ميلاً الى الجنوب من طهران. إنّ NCRI هي الذراع السياسيّة لمجاهدي خلق الإيرانيّة المعارضة والتي صنفتها حكومات الإتحاد الأوروبي والحكومة الأميركيّة رسمياً كمنظّمة إرهابيّة، لكنّها تعمل بشكل غير رسمي ومتزايد ضد الحكومة الدينيّة في طهران.

الإستراتيجيّة الإيرانيّة المحتملة

إنّ الأمر الواضح والذي ليس بالإمكان إنكاره هو أنّ الرئيس أحمدي نجاد المُنتخَب حديثاً، لديه سياسة أكثر تحدياً من سلفه. وقد صدم السفير الإيراني في فيينا، بينما كان يتحدّث في مؤتمر النمسا في أيلول 2005 حيث كان مؤلف هذا التقرير موجوداً، جمهوره بتصريح كان بجوهره بنفس أسلوب الخطاب المتحدّي: " إذا وصل الأمر للحرب، فإنّ إيران مستعدّة..."

دعونا نفترض أنّ الإعلام الغربي يكتب تقاريره حول الخطابات العسكريّة الحادّة للرئيس بشكل صحيح، فإنّ علينا أن نفترض أيضاً، في تلك الدولة الدينيّة، بأنّ الملاليين الحالمين، كونهم المؤسسة السياسيّة الأكثر نفوذاً في إيران، هم الذين يقفون خلف إنتخاب الرئيس الأكثر تشدداً أحمدي نجاد وكان من المأمول أنّ الهدف لحالة الإشتباك والتحدي للولايات المتّحدة وإسرائيل، هو منح حياة جديدة لدور إيران كدور " طليعي " لحركة ثوريّة شيعيّة دينيّة معادية للغرب في الوقت الذي خبا فيه الدعم الداخلي كما تلاشى الدعم في العالم الإسلامي لذلك الدور. دعونا نفترض أيضاً أنّ أنشطة أحمدي نجاد غير مرتجلة بل مدبّرة سابقاً مع النيّة لنخس وإستفزاز الغرب لسبب ما، فإنّه إذا ما تمّ حشره بالضغوط الغربيّة المتنامية، فإنّ نظامه لن يجد الكثير ليخسره ظاهرياً، فيعود للتنقير مرّة أخرى.

كما أنّ أحمدي نجاد لا يشكّل عاملاً شريراً في مقابل رجال الدين الإيرانيين، بحسب الصحيفة الباكستانيّة Dawn (الفجر) في 24 كانون الثاني، 2006، فإنّ آية الله جنتي، أمين سر مجلس صيانة الدستور كان قد شدد على تصميم إيران الدفاع عن حقوقها غير القابلة لنزع: " إننا نقدّر الرئيس أحمدي نجاد لأنّه يتبع سياسة خارجيّة أكثر عدائيّة في المسائل النوويّة وحقوق الإنسان من الحكومات السابقة لخاتمي ورفسنجاني "، قال آية الله جنتي ذلك مراراً. " إنّ الرئيس أحمدي نجاد يسأل، لماذا عليكم أنتم فقط (القوى الغربيّة) إرسال مفتشين الى إيران للتحقق من مسائل حقوق الإنسان أو المسائل النوويّة- نحن أيضاً نريد التفتيش وتقديم التقارير عن أنشطتكم "، قال جنتي. وقد أضاف مراسل الصحيفة في طهران، " إنّ المزاج داخل القيادة العليا يظل متفائلاً، إذ كان الإعتقاد العام بأنّه يمكن الخروج بسلام من العقوبات الدوليّة- إذا ما وصل الأمر الى ذلك ".

وفي هذه الحالة، يشعر بعض الإيرانيين أنّ فرض عقوبات جديدة من قِبَل الأمم المتّحدة قد يدعم أحمدي نجاد وآيات الله، حيث أنّ هذا الأمر قد يُستخدَم لإثارة الحس الوطني ولتشديد قبضتهم على السلطة في وقت تتضاءل فيه الروح الثوريّة في البلد.

وقد إتّخذ أحمدي نجاد إجراءات إستفزازيّة ومن المحتمل أنّها محسوبة، ويشمل ذلك كسر أختام المواقع النوويّة والإعلان عن مؤتمر كبير يطرح السؤال عن الدليل المتصل بقيام النازيين بقتل جماعي لليهود الأوروبيين خلال الحرب العالميّة

الثانية. كما شدد أحمدي نجاد، علناً وفي مرّات عدّة، أنّه وبحسب القانون الإسلامي، فإنّ إيران لن تسعى أبداً الى نشر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، ومن أنّه يؤكّد فقط على حق إيران، كدولة ذات سيادة، ببرنامج نووي مدني بالنسبة لإنتاج مستقل للوقود.

ويجب الإشارة هنا الى تاريخ جهود إيران النوويّة. فقد بدأت في العام 1957 عندما وقّع الشاه رضا بهلوي إتفاقاً على برنامج نووي سلمي (A Civilian Atoms for Peace Agreement) مع إدارة إيزينهاور. وإستلمت إيران مفاعل أبحاث في العام 1967، وبعد العام 1974، وبعد صدمة النفط الأولى، قام الشاه بإنشاء منظّمة الطاقة النوويّة الإيرانيّة (Atomic Energy Organization of Iran)، والتي كانت مهمّتها الصريحة تطوير قوّة نوويّة تحل محل النفط لحريّة تصدير أكبر للنفط ولتطوير سلاح نووي.

وقد بدأ إنشاء محطّة بوشهر المعقّدة لمفاعلات القوّة النوويّة السلميّة مع الإلمان في السبعينات تحت حكم الشاه، وهو نفس الوقت الذي بدأت فيه إيران بشراء أسهماً كبيرة في الشركات الألمانيّة الأساسيّة مثل Daimler و Krupp. وبعد تسلّقه السلطة، أمر آية الله الخميني بوقف جميع الأعمال المتعلّقة بالبرنامج النووي مستشهداً بالمعتقدات الإسلاميّة بأنّ أسلحة الدمار الشامل هي غير أخلاقيّة.

وفي العام 1995، وقع وزير الخارجيّة الروسي عقداً مع الحكومة الإيرانيّة لإنهاء وإكمال محطّة بوشهر المتوقّفة ولتزويدها بالوقود النووي الروسي مع تأمين موافقة إيران للسماح للوكالة الدوليّة IAEA بالمراقبة والحماية. وبحسب مقالة في صحيفة MERIA في آذار 2004، فإنّ الإتفاقيّة الإيرانيّة- الروسيّة تتضمّن، بشكل محتمل، نقلاً خطيراً للتكنولوجيا الروسيّة، كتخصيب الليزر من مؤسسة (Yefremov Scientific Research Institute (NIIEFA ، ويتضمّن الإتفاق المبدئي لإيران مع روسيا في العام 1995، محطّة طرد مركزيّة بإمكانها تزويد إيران بالمادّة الإنشطاريّة. وقد تمّ إلغاء إتفاق إكمال المحطّة (بوشهر) بإصدار من واشنطن.

وقد إستمرّت مراقبة محطّة بوشهر الى حين صدور تقارير من NCRI تدور حول مرافق أسلحة نوويّة سريّة، وذلك في العام 2002، مما أدّى الى ضغوط متزايدة على إيران، وقد حصل ذلك بعد قيام الرئيس بوش بتصنيف إيران كواحدة من دول " محور الشر" الثلاثة للأمّة في كانون الثاني 2002. كما حصل عندما كانت بوش غارقة بعمق في التحضيرات لتغيير النظام في العراق، حيث جلست إيران في المقعد الخلفي، وليس أقلّه، كما يقول المحافظون الجدد، من أنّ أشخاصاً كأحمد الحلبي أقنع البنتاغون بأنّ روابطه مع طهران قد تساعدهم في أجندتهم العراقيّة.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين طهران وواشنطن أقل وديّة. إنّ إيران تحضر لما تراه حرباً محتومة مع الولايات المتّحدة. وقد أخبر العميد محمّد علي جعفري، قائد جيش الحرس الثوري، وكالة الأنباء الإيرانيّة الرسميّة IRNA، في تشرين أوّل 2005،

" بما أنّ العدو المحتمل هو أكثر تقدّماً تكنولوجياً بكثير، فنحن- وكنّا- نستخدم ما يُسمّى بأساليب قتاليّة غير معهودة (تقليديّة). لقد خضعنا الى تمارين ضروريّة، وإنّ قواتنا الآن مجهّزة بشكل جيّد لذلك الآن ". إنّ هذا الكلام يتضمّن على الأرجح هجمات إرهابيّة وإستخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إرسالها، أي الصواريخ البالستيّة.

وقد أعلنت إيران في 20 كانون الثاني 2006، أنّها قررت سحب إستثماراتها من أوروبا، وحصل ذلك في نفس الأسبوع الذي قام فيه مصرف UBS في زويرخ بإغلاق حسابات جميع الإيرانيين. وبحسب تقارير US Treasury، فإنّ إيران تملك ما يُقدّر بـ 103 مليار من الأصول الماليّة بالدولار وحده. وهناك إحتمال بالقيام بحجز مالي للمدى القصير، وعلى الرغم أنّه من غير المرجّح كثيراً قيام إيران ببيع كل أصولها الماليّة بالدولار على نحو مفاجئ.

وما يبدو واضحاً، هو أنّ إيران تتقدّم بجرأة لإستكمال قدراتها النوويّة المستقلّة، وتشعر إيران أنّها مستعدّة جداً حتّى لا تتأثّر بأيّة عقوبات إقتصاديّة، إنّ إيران هي ثاني أكبر بلد منتج للنفط بمنظّمة OPEC (4,1 مليون برميل/ يومياً في العام 2005) بعد العربيّة السعوديّة (9,1 مليون برميل/ يومياً) وهي البلد الرابع في العالم بإنتاج النفط بعد الولايات المتّحدة (4,9 مليون برميل/ يومياً) وتدّعي روسيا، مع إنتاجها 9,5 مليون برميل/ يومياً في العام 2005، بأنّها أكبر بلد منتج للنفط في العالم.

كما أنّ إيران تمتلك موقعاً قوياً من السيولة النقديّة من أسعار النفط الأخيرة المرتفعة، وذلك بحصولها على حوالي 45 مليار دولار من عائدات النفط في 2005، وهو ضعف المعدّل للأعوام ما بين 2001- 2003، وهذا يزودها بـ " صندوق حرب " يشكّل بطانة ضد العقوبات الخارجيّة وإحتمال إستمرار الحياة لأشهر عدّة إذا ما تمّ إنقطاع صادراتها النفطيّة بشكل كامل أو جزئي. وهذا، وبوضوح، هو أحد الأسلحة الضمنيّة التي تعلم إيران أنّها تمسك بها والتي قد تستعملها في حال تمّ تصعيد الوضع الى عقوبات إقتصاديّة من قِبَل مجلس الأمن الدولي. ومع الإمداد الضيّق للغاية لسوق النفط ومع

كامل الطاقة الإنتاجيّة لمنظّمة OPEC، فإنّه قد لا يكون هناك هامش لإستبدال الأربعة مليون برميل يومياً (حصّة إيران). كما أنّ إرتفاع مستوى الأسعار- الصدمة من 130 الى 150 دولار للبرميل هو أمر محتمل تماماً.

وتملك إيران الآن تأثيراً حاسماً على الحكومة العراقيّة الجديدة والتي يسيطر عليها الشيعة، وإنّ الشخصيّة الأكثر تأثيراً في العراق اليوم هو القائد الروحي الشيعي، آية الله السيد علي السيستاني، وهو رجل دين عجوز ولد في إيران وعمره 75 عاماً.

وفي 16 كانون الثاني 2006، وبعدما قدّمت الحكومة العراقيّة الجديدة الجنسيّة العراقيّة للسيستاني، فإنّه أجاب قائلاً: " لقد ولدت إيرانياً وسأموت إيرانياً ". وهو ما يعطي أيضاً قوّة ونفوذاً مهمّين في التطورات السياسيّة في العراق.

الخيارات الإسرائيليّة.

لقد قُذِفت إسرائيل الى داخل أزمة سياسيّة في هذا الوقت من تحركات إيران الحادة وزوال صورة المحارب القديم، آرييل شارون، من المشهد السياسي. وتأتي الإنتخابات الإسرائيليّة لإنتخاب حكومة جديدة في 28 آذار حيث أنّ من بين المتنافسين، رئيس الوزراء بالوكالة حالياً، إيهود أولمرت. وتقول التقارير الإعلاميّة الإسرائيليّة بأنّ الرئيس جورج دبليو بوش قرر القيام بما يمكنه للمحاولة ولضمان أنّ أولمرت سيتم إنتخابه ليكون رئيساً دائماً للوزراء ليحل مكان العاجز آرييل شارون عندما يذهب الإسرائيليون للإقتراع في 28 آذار. كما دعت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس أولمرت لزيارة واشنطن في وقت ما من الشهر المقبل على الأرجح.

وهناك تقارير تقول أنّ نائب الرئيس، وما يمكن أن نسمّيه نحن " القائد الروحي " لصقور الولايات المتّحدة، ديك تشيني، كان يساعد سراً، ترشيح بنيامين نتنياهو كرئيس جديد لحزب الليكود اليميني. ويرتبط نتنياهو أيضاً بعضو الحزب الجمهوري الأميركي Jack Abramoff المتّهم بتبييض الأموال في الوقت الذي كان فيه نتنياهو وزير ماليّة شارون. ويقول الصحافيون في واشنطن في تقاريرهم، أنّ نائب الرئيس تشيني ومستشاريه David Addington و John Hannah يعملون من خلف الكواليس لضمان أن يأتي رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو خلفاً لرئيس الوزراء بالوكالة إيهود أولمرت في آذار. إنّ تشيني يعمل لهزيمة حزب Kadima الأكثر إعتدالاً- المشكّل من قِبَل آرييل شارون وأكثر حلفائه إعتدالاً من حزب الليكود- في إنتخابات 28 آذار.

ولم يعبّر بوش عن بصوت صريح ومباشر عن دعمه لأولمرت، إلاّ أنّ أولمرت أكّد على أنّه سيستمر بالعمل مع أميركا ليتحقق قيام الدولة الفلسطينيّة.

إنّ تقرير الصحافة الإسرائيليّة عن حزب الوسط الإسرائيلي لشارون وأولمرت- كاديما-، يقول بإمكانيّة الفوز بالإنتخابات بأغلبيّ' ساحقة مما يسبب الرعب الشديد لتشيني و Karl Rove من اليمين المسيحي كما لقاعدة المحافظين الجدد. وحسب الصحيفة الفلسطينيّة، المنار، فإنّ إدارة بوش تقوم بإتصالات سريّة مع السلطة الفلسطينيّة والبلدان العربيّة في مجهود لحثّهم على تقديم المساعد لأولمرت، وقد أخبرتهم الولايات المتّحدة مراراً بأنّها مهتمّة بأن يكون ألومرت رئيساً لحزب كاديما وبأن " يتابع العمليّة التي بدأها شارون لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ". وتقول الصحيفة بتقريرها بأنّ واشنطن تشعر بأنّ أولمرت " زعيم ذكي قادر، مع مستشاريه، على قيادة العمليّة السلميّة وعلى صد المكائد السياسيّة ضدّه ".

كما أنّ البيت الأبيض (بوش) فقد أعلم أولمرت، بحسب الصحيفة، من أنّه يودّ المحافظة على مستشارَي شارون في فريقه خصوصاً Dov Weisglass وشيمون بيريز. وإنّ Weisglass هو محامي شارون الخاص ووسيط العلاقات مع واشنطن، ويُقال أنّه أصبح مؤخّراً، على تواصل يومي تقريباً مع كوندي رايس.

وفي 22 كانون الثاني، تصدّى أولمرت بكلامه الى المسألة الإيرانيّة. فحسب إذاعة إسرائيل، قال أولمرت أنّ إيران كانت تحاول إدخال إسرائيل في الصراع المحيط بجهود التخصيب النووي المستمر لطهران، ومن أنّه يلتقي مع موقف آرييل شارون من أنّ إسرائيل لن تقود المعركة ضد إيران، وقال أنّ " المسؤوليّة تقع أوّلاً وبشكل رئيسي على الولايات المتّحدة، ألمانيا، فرنسا ومجلس الأمن. ليس علينا أن نقود نحن هذا الأمر ". وبعكس هذا الكلام، فإنّ وزير دفاعه شاوول موفاز أدلى بتصريح قال فيه أنّ إسرائيل لن تجيز إستكمال إيران مشروعها النووي المستقل، وهو ما جعل المحللون يشعرون بأنّ هذا التصريح يشير الى أنّ العمل العسكري الإسرائيلي هو أمر محتمل مع أو بدون عقوبات الأمم المتّحدة الرسميّة.

وقد يؤشّر هذا كلّه الى أنّ هناك إنقسام محدد داخل إسرائيل بين حكومة أولمرت المستقبليّة غير المتحمّسة لإطلاق ضربة عسكريّة وقائيّة على المواقع النوويّة لإيران، وبين نتنياهو الهجومي دوماً والمرتبط بالمحافظين الجدد. والجدير ذكره هو أنّ Kinneth Timmermann ، المحافظ الجديد والبارز في واشنطن، قال لإذاعة إسرائيليّة في منتصف كانون الثاني

بأنّه يتوقّع ضربة إستباقيّة وقائيّة إسرائيليّة على إيران " في خلال 60 يوماً "، مما يعني بعد الإنتخابات الإسرائيليّة تماماً أو قبلها تماماً. إنّ Timmermann مقرّب من Richard Perie ومن المتّهم Lewis Libby، رئيس أركان تشيني كما أنّه مقرّب من Doug Faith و Michael Ledeen.

إنّ السؤال هو حول ما إذا كان الإسرائيليون العاديون قد سئموا الحرب سواء مع الفلسطينيين أو مع إيران وما إذا كانوا يسعون الى حل وسط. ويبدو أنّ الإستطلاعات تشير الى هذا الأمر. وعلى كل حال، فإنّ البروز القوي جداً لحماس في إنتخابات 25 كانون الثاني الفلسطينيّة يمكن أن يغيّر المزاج الإسرائيلي. ففي اليوم التالي لنجاحهم، إدّعى القيادي في حماس، محمود الزهار، أنّ حركته لن تتحوّل عن عهدها بالنداء لتدمير إسرائيل، هذا ما ذُكر في تقرير لـ The Israeli on line News Portal Ynet .

وقد ظهر في الأسبوع الماضي عنصر جديد في التركيبة الكيميائيّة لررابطة الكونغرس- الليكود الصامدة والمؤثّرة، حيث حُكِمَ على Larry A. Franklin، وهو محلل سابق في البنتاغون وصديق مقرّب لقيادة المحافظين الجدد في البنتاغون، بالسجن مدّة 12 سنة و 7 أشهر، بسبب إعطاءئه معلومات سريّة للبنتاغون لجماعات اللوبي المؤيّدة لإسرائيل من خلال منظّمة مؤثّرة مركزها واشنطن وهي AIPAC أي American- Israel Public Affairs Committee، لقد كانت AIPAC قلب الروابط بين الليكود، الجناح الإسرائيلي، وبين أعضاء الكونغرس الأميركي لسنوات. وتعتبر هذه المنظّمة قويّة الى درجة أنّها قادرة على تقرير أي عضو كونغرس سيتم إنتخابه أو سيُعاد إنتخابه، وكانت هذه المنظّمة تُعتبر سابقاً " فوق النقد "، ولا يبدو أنّ ذلك صحيح الآن.

وقد دافع Franklin عن نفسه إزاء تلك المهمّة أمام القضاء في تشرين أوّل الماضي والمتعلّقة بتقاسم معلومات مع جماعات في AIPAC ومع الديبلوماسي الإسرائيلي Naor Gilon، كما أنّ Steve Rose و Keith Weissman اللذان طُردا من AIPAC في العام 2004 بسبب فضيحة، يواجهان تهماً تتعلّق بإفشاء معلومات سريّة لإسرائيل، ويبدو بحسب الظاهر أنّها معلومات حول إيران. وقد سبّب هذا الحكم القضائي موجات صدمة كبيرة في جميع المنظّمات اليهوديّة الأميركيّة الكبرى، بما في ذلك جمعيّة
Anti-Defemation League of Bnai Brith.

لقد صدم الإتهام AIPAC، الأداة المؤثّرة الأساسيّة، ومجموعات أخرى من جماعات اللوبي المؤيّدة لإسرائيل، الذين يستخدمون وسائل مؤثّرة، وبالتحديد مصاريف الرحلات المدفوعة لأعضاء الكونغرس الأميركي الى إسرائيل، حيث يتم إرسال مئات السياسيين الى إسرائيل كل سنة بواسطة مؤسسات لا تبغي الربح لمجموعات مثل AIPAC واللجنة الأميركيّة اليهوديّة (American- Jewsish Committee) ويقول الزعماء اليهود أنّ هذه الرحلات تُعتبر وسيلة حيويّة لتشكيل لوبي مؤيّد لإسرائيل.

وقد حاولت إدارة بوش دفن قضيّة Franklin، من دون النجاح بذلك. لقد إستطاعوا فقط تأجيل المحاكمة الى ما بعد الإنتخابات الأميركيّة في تشرين الثاني عام 2004. وقد أحدثت فضيحة Franklin في الولايات المتّحدة كما فضيحة Jack Abramoff ضربات مؤلمة لشبكة المال المشبوهة بين الليكود والبيت الأبيض، مع إحتمال كبير بإضعاف فريق الصقور الإسرائيلي لنتنياهو.

العامل الروسي في إيران

إنّ دور روسيا- بوتين في كشف أوراق إيران هو دور رئيسي. ففي المصطلحات الجيو- سياسيّة، يجب على المرء أن لا ينسى أنّ روسيا هي " الجائزة " النهائيّة أو اللعبة النهائيّة لإستراتيجيّة أميركيّة مسيطرة على أوراسيا (أوروبا وآسيا) إمتدّت لأكثر من عقد من الزمن، تمنع نشوء أي منافسة محتملة قد تتحدّى الهيمنة الأميركيّة.

إنّ المهندسين والمستشارين التقنيين الروس، موجودون في إيران لبناء نحطّة بوشهر النوويّة. ويقدّر عددهم بـ 300 تقني روسي على الأقل. وكانت إيران شريكة بالتعاون الإستراتيجي مع حكومة بوتين في مصطلحات معارضة الخطط البريطانيّة- الأميركيّة للسيطرة على نفط بحر قزوين، كما أنّ إيران كانت المشتري الرئيسي للقطع العسكريّة الروسيّة منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي بالإضافة الى شراء التكنولوجيا والخبرات النوويّة الروسيّة.

وقد إتّخذت العلاقات الروسية- الإيرانيّة منحىً نوعياً أوثق في آذار 2005، ففي ذلك الشهر وافقت موسكو على بيع نظام صاروخ
" دفاعي " الى طهران بقيمة تصل الى 7 مليار دولار من قيمة عقود دفاعيّة مستقبليّة. وأعلن بوتين في العام 2000 أنّ روسيا لن تستمر بعد الآن بالإلتزام بالإتفاق الأميركي- الروسي السري المتعلّق بحظر بيع الأسلحة الروسيّة الى إيران،

وهو الإتفاق الذي كانت قد توصّلت إليه حكومة بوريس يلتسين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات الروسيّة- الإيرانيّة أكثر تشابكاً، هذا إذا أردنا أن نلطّف العبارة.

وتقول موسكو في الوقت الحاضر أنّ من ضمن المباحثات مع إيران هناك كلام يدور حول بناء خمسة الى سبعة مفاعلات إضافيّة للطاقة النوويّة في محطّة بوشهر بعد إنهاء المفاعل الحالي. وتتوقّع روسيا أن تحصل على حوالي 10 مليار دولار من إتفاق لمفاعلات أكبر لمحطّة بوشهر مع مبيعات أسلحة إضافيّة لإيران. وتبني روسيا حالياً مفاعلاً عن طريق الدين الذي تقوم به إيران بدفعه بعد إنهاء روسيا المشروع.

إنّ العقوبات واللوم والتحذير لن تقوم بتغيير العلاقة الروسيّة مع واحدة من أكثر الدول شيطنة في قائمة دول " محور الشر " لأميركا. لقد أصبحت إيران مركز ثقل كبير لموسكو في اللعبة الجيو- سياسيّة بالنسبة للسيطرة الكاملة لواشنطن على أوراسيا، وإنّ بوتين مدرك وواعٍ بشدّة لتلك الإمكانيّة الكامنة والقويّة.

إنّ نظرة على الخريطة (ضمن هذا التقرير) ستكشف كم أنّ إيران، جيو- سياسياً، هي منطقة إستراتيجيّة لروسيا كما هي لإسرائيل والولايات المتّحدة الأميركيّة؛ حيث أنّ إيران تسيطر على مضيق هرمز الإستراتيجي، وهذا المضيق هو نقطة الإرتكاز لعبور النفط من الخليج الفارسي الى اليابان وباقي العالم، وتقع إيران على حدود بحر قزوين الغني بالنفط، كما أنّها عضو بحلف Nato.

تركيا

وبشكل بارز، نشرت الصحيفة اليوميّة الروسيّة Kommersant في 23 كانون الثاني، أنّ أمير أرمينيا، الواقعة بين إيران وجورجيا، وافقت على بيع حصّتها بالسيطرة على 45% من خط الغاز الإيراني- الأرمني الى شركة Gaz Prom الروسيّة، وأضافت الصحيفة الروسيّة، " إذا ما سيطرت روسيا على خط أنبوب الغاز هذا (إيران- أرمينيا)، فإنّها ستكون قادرة على التحكّم بنقل الغاز الإيراني الى جورجيا، أوكرانيا وأوروبا، وسيكون لهذا الأمر تداعيات كبرى على سلسلة أعمال واشنطن لإدراج حكومات صديقة للولايات المتّحدة ومؤيّدة لحلف الـ Nato في جورجيا وأوكرانيا، كما أنّه سيوثّق علاقات الطاقة الروسيّة- الإيرانيّة. وبينما تنكر الحكومة الأرمينيّة أنّها وافقت على تلك الإتفاقيّة، فإنّ المفاوضات مستمرّة مع Gaz Prom وذلك مع إمكانيّة تقديم عرض يطالب بضعف السعر أو بـ 110 دولار لكل 100 متر مكعّب بدلاً من السعر الحالي وهو 54 دولار، إلاّ إذا وافقت أرمينيا على بيع حصتها الى Gaz Prom.

وتواصل روسيا إستراتيجيّة معقّدة بخصوص تعاونها مع إيران، وقد أعلنت Minatom ، مجموعة الطاقة النوويّة الروسيّة، منذ بعض الوقت، أنّ روسيا كانت في خضم النقاش مع طهران حول زيادة القدرة النوويّة لإيران الى 6000 ميغاوات بحلول 2020. وقد أكّدت وزارة الخارجيّة الروسيّة منذ سنة مضت، أنّ موسكو قد تزوّد إيران بالوقود لمفاعل بوشهر حتّى ولو لم توقع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدوليّة IAEA.

وبينما أكّد بوتين للعالم أنّ على إيران أن تبرهن عن إذعانها الكامل لمعاهدة الحد ةمن الإنتشار النووي (NPT) قبل حصول نقل التكنولوجيا النوويّة الروسيّة، كان وزير الخارجيّة الروسي قد صرّح في وقت سابق أنّ فشل الوكالة الدوليّة IAEA بإدانة إيران فتح الباب أمام روسيا للمساعدة ببناء مفاعلات في ذلك البلد مستقبلاً. وقد نجح بوتين بفرض التوازن الروسي في وسط الجدل العالمي الحالي القائم حول إيران، وهو الموقف الذي ينبّئ، وبوضوح، للبعض الموجودين في موسكو، أنّ روسيا قد أصبحت حقاً " لاعباً دولياً " مرّة أخرى. وبدون شك، فإنّ الأمر هو أكثر من ذلك.

وقد صرّح وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف، في حوار مع الصحيفة اليوميّة Nezavisimaya Gazeta ، في 18 كانون الثاني بأنّ " ليس من المفيد بالنسبة لروسيا أن يتم فرض عقوبات على إيران، بما أننا قد وقّعنا مؤخّراً فقط إتفاقاً على بيعهم ما قيمته مليار دولار من أسلحة مضادة للطائرات (medium- range). إنّ هذه الأسلحة الحديثة قادرة على ضرب أهداف على بعد 25 كلم ويمكن إستخدامها للدفاع عن مواقع تجارب مختلفة في إيران. لذلك، فإنّه إذا ما تمّت محاولة ما لضرب البلاد وتمّ تسليم طلبات الأسلحة الروسيّة بالسرعة الكافية، فإنّه يمكننا عندئذ توقع رد عنيف، وبكلمات أخرى، ستكون إيران قادرة على الدفاع عن نفسها ".

وأضاف إيفانوف تحذيراً مهمّاً: " على كل حال، فإنّه إذا ما تمّ إستخدام الصواريخ البالستيّة، فمن الممكن عندها أن يتم إستهداف المواقع النوويّة بشكل فعال، وهنا ليس علينا أن ننسى أن لروسيا خبراء يعملون في بعض هذه المواقع، ولذلك مُنّهمَة بسيناريو عسكري هذا بحال أنّها أرادت فقط حماية هؤلاء الخبراء ".

إنّ إستراتيجيّة روسيا الحاليّة تجديد عرضها السابق، والذي تمّ رفضه مبدئياً من قِبَل إيران والمتعلّق بنقل وقو د اليورانيوم من إيران الى روسيا قبل إعادة تصنيعه، وبذلك يتم تهدئة الأزمة بشكل مهم. وقال كبير المفاوضين الإيرانيين،

علي لاريجاني، في 25 كانون ثاني أنّ طهران ترى أنّ عرض موسكو القيام بتخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا هو " تطوّر إيجابي "، إلاّ أنّه لم يتم التوصّل الى إتفاق بهذا الشأن بين البلدين بحسب تقرير AP.

وكرر لاريجاني تهديد إيران بتجديد أنشطة التخصيب النووي إذا ما تمّ إحالة ملفها الى مجلس الأمن الدولي. وقدّمت موسكو عرضاً لتخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا، ومن ثمّ إرجاعه الى إيران لإستخدامه في المفاعلات الإيرانيّة- وهي تسوية يمكن أن تؤمّن مراقبة أكبر كما أنّها تهدئ من التوترات القائمة، على الأقل نظرياً، مع الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي حول برنامج إيران النووي.

وقد إستمرّت المحادثات حول المواصفات، بما في ذلك عرض إيران إشراك الصين في عمليّة التخصيب الروسي. وعقب مقابلته مع رئيس مجلس الأمن الروسي إيغور إيفانوف، أخبر لاريجاني الصحافة " إنّ رؤيتنا إيجابيّة لهذا العرض، ونحن نحاول تقريب وجهات النظر أكثر ". وقد حصلت محادثات أخرى في شباط بعد إجتماع الوكالة الدوليّة IAEA الطارئ والمخطط له في 2 شباط. وتدّعي مجموعات المعارضة الإيرانيّة أنّ المحادثات الروسيّة ما هي إلاّ خدعة وحسب لتقسيم الغرب وللحصول على وقت أكثر. وقال لاريجاني وإيفانوف بتصريح مشترك، أنّه يجب أن يتم حلحلة التحفّظ حول برنامج إيران النووي بواسطة الجهود الديبلوماسيّة في الوكالة الدوليّة.

العامل الصيني في إيران

إنّ الصين، مع بحثها الملحّ والمتزايد لتأمين إمدادات الطاقة للمدى الطويل، خاصّة النفط والغاز، قامت بتطوير روابط إقتصاديّة كبيرة مع إيران، وقد بدأ ذلك في العام 2000 عندما وجّهت بكّين دعوة للرئيس الإيراني لزيارتها وذلك لمناقشة مجالات التعاون الإقتصادي ومسائل الطاقة. ومن ثمّ، وفي تشرين الثاني 2004، وبشكل يثير الفضول، وفي مناسبة فوز بوش بالإنتخابات الثانية، إتّخذت العلاقات منحىً خطيراً عندما موقّعت الصين إتفاقيات نفط وغاز مع طهران.

وقد وقّع البلدان إتفاقاً تمهيدياً بقيمة 70 مليار الى 100 مليار دولار، حيث تفاهما فيه على أن تشتري الصين الغاز والنفط الإيراني وتساعد على تطوير حقل Yada Varan النفطي قرب الحدود العراقيّة. وفي نفس السنة، وافقت الصين على شراء ما قيمته 20 مليار دولار من الغاز الطبيعي السائل من إيران وعلى مدى 25 عاماً.

وقد صرّح وزير النفط الإيراني ذات مرّة، أنّ " اليابان هو مستوردنا الأوّل للطاقة وذلك لأسباب تاريخيّة... إلاّ أننا نود إعطء الأفضليّة للتصدير الى الصين ". وبالمقابل، أصبحت الصين مصدّراً كبيراً للبضائع المصنّعة الى إيران وتشمل تلك البضائع، أجهزة الكومبيوتر والأدوات المنزليّة والسيارات.

وبالإضافة الى بيع إيران أجهزة الكومبيوتر والأدوات المنزليّة، أصبحت بكين إحدى أكبر المزوّدين للتكنولوجيا العسكريّة لطهران منذ الثمانينات، وإمتدّت ذراع التجارة الصينية لتدخل الى الأسلحة التقليديّة، الكيميائيّة، النوويّة، والصواريخ، ومع وضع باكستان وكوريا الشماليّة جانباً، فقد أصبحت التجارة الصينيّة مع إيران أكثر شموليّة وثباتاً منها مع أي بلد آخر.

وقد باعت الصين آلآف الدبابات والعربات المدرّعة والقطع المدفعيّة الى، وكذلك بضع مئات صواريخ أرض- جو، وجو- جو، وصواريخ الكروز والصواريخ البالستيّة، كما آلآف الصواريخ المضادّة للدبابات وأكثر من مئة طائرة مقاتلة ومئات السفن الحربيّة الصغيرة. كما أنّه يُعتقد، وعلى نطاق واسع، أنّ الصين ساعدت إيران في تطوير قدراتها على إنتاج صواريخ الكروز والصواريخ البالستيّة، ومن أنّها قدّمت لإيران المساعد وكذلك التكنولوجيا المتعلّقة بتطوير برامج أسلحة نوويّة وكيميائيّة سريّة.

بالإضافة الى أنّ الصين زوّدت إيران بالخبرات العلميّة، التعاون التقني، نقل وإنتاج التكنولوجيا، التصاميم الميكانيكيّة والتقنيات ذات الإستخدام المزدوج.

وبالمجموع، فإنّ إيران هي أكثر من شريك إستراتيجي للصين. ففي بداية القرار الأميركي الأحادي بالذهاب الى الحرب ضد العراق، أشارت تقارير إعلاميّة صينيّة الى أنّ القيادة في بكين أدركت أنّ أمنها المتعلّق بالطاقة على المدى الطويل كان في خطر بشكل أساسي في ظل إستراتيجيّة الحرب الوقائيّة الجديدة والعدوانيّة لواشنطن. وبدأت الصين بإتخاذ خطوات رئيسيّة تفادي أو لإبطال السيطرة الأميركيّة الكاملة على المصادر الكبرى للغاز والنفط، وبذلك أصبحت إيران جزءاً رئيسياً من تلك الإستراتيجيّة.

وهذا يؤكّد الطلب الصيني بأن تتم تسوية المسألة النوويّة في قاعات الوكالة الدوليّة IAEA وليس في مجلس الأمن الدولي كما ترغب واشنطن، حيث بإمكان الصين أن تهدد، بشكل واضح، بإستعمال حقّها في الفيتو، إذا ما تمّ وضع إيران أمام عقوبات الأمم المتّحدة.

علاقات الإتحاد الأوروبي مع إيران

إنّ الإتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي لإيران، قلق حول مسائل الصادرات والواردات، ويبدو واضحاً أنّه يتجنّب الحرب مع إيران مع كل ما تقتضيه الحرب بالنسبة للإتحاد الأوروبي. إنّ إتفاقيّة التوازن التجاري للإتحاد الأوروبي (BOT)- " Balance of Trade" مع إيران هي سلبيّة وذلك ناشئ عن الواردات الكبيرة للنفط.

إنّ الحكومة بقيادة CDU الجديدة للألمانيا وفي عهد المستشارة أنجيلا ميركل كانت قد أوضحت نقطة عن المحاولة لإعادة التأكيد على روابط وثيقة مع واشنطن عقب العلاقات المتوتّرة في ظل حكومة غيّرها رَد شرودر، والذي عارضَ بصراحة، حرب العراق الى جانب شيراك في فرنسا في العامين 2002 و 2003.

وإنّ شيراك من ناحيته هو موضوع الجدل الكبير وذلك منذ أن أدلى بخطابه في 19 كانون الثاني والذي قلبَ فيه المبدأ النووي الفرنسي التقليدي لـ " ضربة أولى "، حيث قال أنّه إذا ما هاجمت دولة إرهابيّة ما فرنسا، فإنّه يعتبر أنّ الإنتقام النووي أمراً مناسباً. وقد أحدث هذا التصريح المجرّد للرئيس الفرنسي ضجّة دوليّة.

وسواء إذا كان المقصود من الحرب النفسيّة الفرنسية الضغط على إيران، أم أنّه كان إنعكاساً لتحوّل جوهري في المبدأ النووي الفرنسي الى مبدأ يقول بضربة وقائيّة أو شيء مشابه، فإنّ ذلك أمر غير واضح الى حد بعيد. والواضح هو أنّ حكومة شيراك لن تعترض طريق قرار الولايات المتّحدة لفرض عقوبات دوليّة على إيران، ولكن بما يتعلّق بدعم ضربة نوويّة أميركيّة، فإنّ هذا الأمر غير واضح.

إنّ الإتحاد الأوروبي 3 (EU-3)، والذي لم تسفر مفاوضاته الديبلوماسيّة عن أيّة نتائج، يتحرّك الآن بإتجاه شكل ما لعمل ما يكون أكثر فعاليّة ضد قرار إيران مواصلة إعادة التصنيع. إنّ " المشكلة " الوحيدة هي أنّ الإتحاد الأوروبي، عدا اللغط النووي الحاد، لا يملك الكثير من الأوراق ليلعبها. فالإتحاد الأوروبي بحاجة للطاقة الإيرانيّة، كما أنّه مدرك وواع ايضاً الى معنى حصول حرب في إيران في المصطلحات الإرهابيّة المحتملة. وحتّى نلطف من التعبير، فإنّ الإتحاد الأوروبي متوتّر بشكل بالغ، ويشعر بخطر حسم عسكري إيراني- أميركي، أو إسرائيلي- أميركي ضد إيران.

دور إدارة بوش في إيران

وعلى خلاف الحرب العراقيّة، حيث أصبح واضحاً للعالم المصدوم أنّ إدارة بوش كانت ذاهبة الى الحرب من غير إعتبار للعوائق، كانت واشنطن مستعدّة أن تترك دول الإتحاد الأوروبي تتولّى زمام العمل الديبلوماسي مع إيران، حيث قامت بمضاعفة الضغوط عليها (إيران) في الأسابيع الأخيرة فقط.

وقد كررت الولايات المتّحدة في 19 كانون الثاني أنّها لا تريد كما أنّ شركائها الأوروبيين لا يريدون العودة الى طاولة المفاوضات مع إيران. " إنّ المجتمع الدولي متوحّد بفقدان ثقته بطهران الحائزة على تكنولوجيا نوويّة "، قالت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس.

"... لقد حان الوقت لإحالة إيران الى مجلس الأمن الدولي ". أضافت قائلة. إنّ إختيار رايس لكلمة " إحالة " كان مدروساً. فإذا ما تمّ فقط تقديم تقارير عن إيران الى مجلس الأمن، فقد يفتقر النقاش الى الثقل القانوني. إنّ إصلاح كلمة " إحالة " ضروري إذا كان مجلس الأمن سيقوم بفرض أيّة عقوبات، كالعقوبات الإقتصاديّة.

إنّ المحافظين الجدد، على الرغم من الجانب الأضعف قليلاً في إدارة بوش الثانية، هم نشطون تماماً، خصوصاً مكتب تشيني، فهم يريدون ضربة تفجيريّة وقائيّة على المواقع النوويّة لإيران.

ولكن مهما كان مكتب تشيني يفعل، رسمياً، فإنّ إدارة بوش تواصل، وبشكل ملحوظ، مقاربة مختلفة عمّا قامت به في العام 2003، عندما كانت ديبلوماسيتها تهدف الى حشد الحلفاء للحرب. أمّا الآن، فإنّ الديبلوماسيين يسعون الى إجماع عام دولي للشروع في ذلك (في الضربة النوويّة) أو على الأقل، ترك الإنطباع بذلك.

إنّ العراق والكارثة الأميركيّة العميقة فيه قيّدت بشدّة الخيارات الأميركيّة المحتملة حول إيران. وبالعودة الى 2003، وفي بداية " الإنتصار " على العراق، فإنّ كبار صقور المحافظين الجدد في واشنطن كانوا ينادون بوش، وبصراحة، " للإنتقال الى طهران " بعد سقوط صدام حسين. والآن، وبسبب " المستنقع الدموي " في العراق، فإنّ الولايات المتّحدة مقيّدة بشدّة لجهة تحرّك أحادي من جانبها. فمع 140000 جندي مرتبطين في العراق، فإنّ ليس بإمكان الجيش الأميركي تقديم دعم حقيقي لغزو وإحتلال بلد آخر، هذا عدا إيران.

فبسبب حجم إيران، قد يتطلّب الغزو على الأرض ضعف عدد الجنود الموجودين في العراق، كما يقول Richard Russell، وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط في National Defense University في واشنطن. وفي حين

يمكن لحملة جويّة أن تدمّر الدفاعات الجويّة الإيرانيّة، فإنّ ذلك يمكنه أيضاً أن يطلق العمليات الإرهابيّة ويؤدي الى تعطيل إمدادات النفط. إنّ واشنطن منقسمة داخلياً حول مسألة ضربة نوويّة ناجحة ضد إيران.

AIPAC و Ambramoff يؤثران على واشنطن

وهناك عنصر آخر جديد وذا قيمة في الكيميائيّة السياسيّة الأميركيّة تحيط ببوش- البيت الأبيض ويتعلّق بالإدعائيين القضائيين والمدمرين، اللذان ضربا قلب شبكة المال السوداء القذرة بين الجمهوريين في واشنطن وبين الجناح اليميني الإسرائيلي، الليكود.

إنّ Jack Abramoff السند المالي لعدد من الجمهوريين البارزين، بما فيهم زعيم الأكثريّة السابق Tom Delay و Steve Rosen، اللذان كانا القوّة الأساسيّة التي تقف خلف AIPAC وأكثر الفاعلين والمؤثرين في اللوبي الصهيوني في واشنطن، قبل الفضائح القانونيّة التي أنهت بشكل فعلي عملهما وجعلتهما يتدافعان مذعورين للبقاء خارج السجن.

لقد دافع Abramoff عن نفسه أمام القضاء، بما يتعلّق بتهم الفساد، التهرّب من الضرائب، والتآمر الناشئ عن عمله كلوبي لصالح كازينو هندي للقمار. ويمكن لتلك الفضيحة أن تؤثر على عدد أكبر من أعضاء الكونغرس وحتّى على البعض في البيت الأبيض.

ويدافع Rosen عن نفسه ضد الإدعاءات التي تقول أنّه، وبصفته كبير الإستراتيجيين في AIPAC، تلقّى معلومات أمنيّة سريّة وطنيّة، وكان قد إستلمها من Larry Franklin، ومررها الى أفرقاء غير مرخّص لهم.

ربما تكون صدفة أن تظهر قضيتان مؤذيتان وتطالان شخصيّتين بارزتين من القوى الضاغطة لصقور اليمين الإسرائيلي، الى السطح، في نفس الوقت الذي تقرع فيه طبول الحرب ضد إيران.

وقد بدأت دراما AIPAC في آب 2004 عندما أغار الـ FBI عشيّة إنعقاد المؤتمر الوطني الجمهوري، على مكاتب المنظّمة باحثين على وثائق جُرميّة. وبعد سنة من ذلك، وفي آب 2005، إتّهم محامي الولايات المتّحدة للمقاطعة الشرقيّة لفيرجينيا، Rosen، الذي كان حينذاك مدير الشؤون السياسيّة الخارجيّة لـ AIPAC، كما إتّهم Keith Weissman ، الذي كان محلل الشؤون الإيرانيّة في AIPAC. وكشفت الحكومة أنّها كانت قد وضعت هذان الرجلان تحت المراقبة منذ أكثر من أربع سنوات، وزعمت أنّهما تلقيا، مراراً، معلومات سريّة، ويسمي الإتهام الضابط المعاون في البنتاغون Lawrence Franklin كمتآمر مساعد. وإنّ Franklin الذي كان قد وافق على التعاون مع المتّهمين، دافع عن كونه مذنباً بتمرير وثائق سريّة الى أشخاص غير مرخصين، كما أنّه دفع عن نفسه تهمة الإحتفاظ بشكل خاطئ، بوثائق كهذه في بيته، وحُكِمَ عليه بالسجن 12 سنة ونصف في الأسبوع الماضي.

إنّ بوش كرئيس، في الواقع لحزبه، يواجه إنتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الثاني والتي يُحتمل أن تكون مدمّرة. فمع مستنقع العراق المستمر، ومع تساؤل عدد أكبر من الأميركيين عن سبب موتهم الحقيقي في العراق، إن لم يكن ذلك لأجل النفط، تستمر شعبيّة بوش بالإنحدار، حيث يملك الآن 46 بالمئة فقط من الدعم الشعبي، إذ عبّر أكثر من 53 بالمئة عن معارضتهم خيار بوش.

إنّ كارثة إعصار كاترينا المفاجئ وردّة فعل البيت الأبيض، والإدراك المتنامي بأنّ بوش " كذب " على الشعب، كلّها أمور تعمل على تقويض فرص الجمهوريين في تشرين الثاني بشكل خطير.

إنّ الرائحة النتنة لصفقات المسؤولين في السلطة، وليس فقط رائحة شركة Halliburton لتشيني التي أصبحت أقوى وتحظى بتغطية إعلاميّة، يعتبر أمراً جديداً. إنّ المحافظين التقليديين حانقين بسبب الإنفاق الفيدرالي غير المسبوق لحفلة صاخبة لأعضاء الحزب الجمهوري لبوش، الذين أطلقوا العنان لحماية مصالحهم الخاصّة.

وفي آخر مقالة له، كتب مايكل ريغان، المحافظ وإبن الرئيس الراحل، " لقد وعد كبار أعضاء الكونغرس من الجمهوريين أعضاءً مستقلّين " بمخصصات حرّة " تصل الى 14 مليون دولار، (ما يعني حصص إنفاق خاصّة) إذا ما دعموا، وقد فعلوا، مشروع قانون النقل الهائل لبوش، والذي تصل كلفته الى 286,5 مليار دولار ". وبحسب ما يقول ريغان، " وصل مشروع القانون الى مجموع 6300 مشروع تكلّف دافعي الضرائب 24 مليار دولار. إنّها قضيّة رشوة واضحة. إنّ الأشخاص الذين تمّت رشوتهم كانوا أعضاء في الكونغرس، والذين رشوا كانول أعضاء في مجلس الشيوخ، إذن الكونغرس يرشي الكونغرس ".

وقد أشارت إستطلاعات أخيرة للرأي لـ Fox News أنّ الأميركيين يرون أنّ أكثريّة أعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين هم، وبشكل ملموس، أكثر فساداً ويتحمّلون مسؤوليّة أكبر لهذا المقدار من الفضائح من الأعضاء الديمقراطيين، وبهامش كبير.

خطّة CONPLAN 8022

وقّع الرئيس بوش في كانون الثاني 2003 على تعليمات رئاسيّة سريّة، وهي خطّة CONPLAN 8022-02. وهي خطّة حربيّة مختلفة عن جميع الخطط السابقة من حيث أنّها تفترض " عدم وجود جنود على الأرض "، وقد أُعدَّت للعمل، بشكل خاص، بسبب التهديدات " الحاليّة " من دول ككوريا الشماليّة أو إيران.

وعلى خلاف خطّة الحرب للعراق، وهي خطّة تقليديّة تطلّبت تحضير منسّق للقوى الجويّة، الأرضيّة والبحريّة قبل التمكّن من إطلاقها. وقد طالبت العمليّة التي إستغرقت أشهراً وحتّى سنوات، وهي CONPLAN 8022 بضربة مركّزة تدمج القصف بالقنابل مع الحرب الإليكترونيّة والهجمات الدقيقة لشل ردّة الفعل المعارضة- قطع الكهرباء في البلاد، تعطيل الإتصالات، قطع شبكات الكومبيوتر. وتتضمّن خطّة CONPLAN 8022، بوضوح، الخيار النووي، خاصّة الرؤوس الصغيرة (mini- nukes) الخارقة لطبقات الأرض، لضرب المواقع السريّة تحت الأرض كالمواقع الإيرانيّة. ووافق وزير الدفاع رامسفيلد، في صيف 2005 على نظام " إنذار ضربة عالميّة " (Interim Global Strike Alert Order) السري جداً، لجهوزيّة عسكريّة مباشرة على مدار الساعة، يتمّ توجيهها من قِبَل قيادة هي Stratcom (Omaha-Based Strategic Command)، حسب تقرير لـ Washington Post في 15 أيار 2005. وفي وقت سابق، وبشكل مشؤوم للغاية، أشرفت Stratcom على القوات النوويّة الأميركيّة فقط. ووقّع بوش في كانون الثاني 2003 على الصورة الواضحة " لضربة عالميّة شاملة " (Full Spectrum Global Strike)، والتي شملت قنابل نوويّة بالغة الدقّة، كما شملت قنابل تقليديّة وحرباً فضائيّة، وكانت هذه الخطّة ملحقاً لإستراتيجيّة الأمن القومي الذي صادق عليها الرئيس في أيلول 2002، والتي خُطط لها كمبدأ إستراتيجي أميركي لسياسة الحروب الوقائيّة.

إنّ السؤال الساخن هنا، هو ما إذا كان البيت الأبيض، مع الإستطلاعات الشعبيّة المنحدرة والإنتخابات الوطنيّة المقبلة وفقدان النفوذ، " سيفكّر بما لا يمكن التفكير به " ويأمر بضربة نوويّة وقائيّة على إيران قبل إنتخابات تشرين الثاني وربّما قبل ذلك وبعد إنتخابات 28 آذار الإسرائيليّة.

وقد عرض بعض المحللين في البنتاغون الى أنّ الإستراتيجيّة الأميركيّة الكاملة نحو إيران، على خلاف العراق، هي تصعيد منظّم بحذر للضغوط النفسيّة والخداع لإجبار إيران على التراجع. ويبدو واضحاً، خاصّة في ضوء التهديد الإستراتيجي الذي تواجهه إيران من قِبَل القوات الأميركيّة والإسرائيليّة على حدودها بعد العام 2003، أنّه من غير المرجّح أن تتراجع إيران عن خططها الواضحة لتطوير قدرتها على إنتاج الوقود النووي الكامل مع خيار تطوير القدرة النوويّة الإيرانيّة.

إنّ السؤال التالي هو ما الذي ستفعله واشنطن؟ إنّ التحوّل الجوهري في المبدأ الأميركي منذ العام 2001 من وضع الدفاع الى وضع الهجوم، قد خفّض بشكل مهم بداية حرب نوويّة وربما حتّى مواجهة نوويّة عالميّة.

المخاطر الجيو سياسيّة لحرب نوويّة

إنّ الإتفاق الإيراني الأخير لإعادة فتح المحادثات مع موسكو حول إعادة تصنيع الوقود المستنفذ أنهى حدّة الأزمة في هذه اللحظة. وصرّح الرئيس بوش علناً في 27 كانون الثاني بأنّه ساند التسوية الروسيّة الى جانب تسوية الصين والبرادعي في الوكالة الدوليّة IAEA. وقد أعطى بوش إشارة الى تراجع مهم، على الأقل في الوقت الحاضر بتصريحه " جاء الروس بالفكرة وأنا أدعمها... إنّي أعتقد فعلاً أنّه يجب السماح للشعب بالحصول على طاقة نوويّة مدنيّة ". وفي نفس الوقت، عبّرت وزيرة الخارجيّة رايس عن قلقها وإعتبرت بأنّ المحادثات الإيرانيّة- الروسيّة كانت خدعة للتأجيل من قِبَل طهران.

وأضاف بوش، " على كل حال، لا أعتقد بأنّه يجب السماح لتلك الأنظمة غير الشفافة التي تهدد أمن العالم بالحصول على التكنولوجيا الضروريّة لصنع سلاح نووي ". وفي نفس اليوم، في مدينة Davos، قالت وزيرة الخارجيّة رايس لمنتدى العالم الإقتصادي

(World Economic Forum)، أنّ برنامج إيران النووي يعرض " خطراً مهماً "، وأنّه يجب إحالة إيران الى مجلس الأمن الدولي. وبإختصار، تحاول واشنطن أن تظهر بأنّها " ديبلوماسيّة " في حين تبقي على كل خياراتها مفتوحة.

وإذا ما تمّ إحضار إيران أمام مجلس الأمن الدولي لإنتهاكها معاهدة الحد من الإنتشار النووي (NPT) وإتهامها بتطوير أسلحة دمار شامل، فإنّه يبدو أنّه من المرجّح تماماً أن تستخدم روسيا والصين حق الفيتو على فرض العقوبات كالحظر

الإقتصادي على إيران للأسباب التي تمّ ذكرها آنفاً. ويحتمل أن يكون الجدول الزمني لذلك بين آذار وأيار، أي بعد أن تكون الحكومة الإسرائيليّة قد تشكّلت.
وفي تلك النقطة، هناك نتائج متعددة محتملة.

- تحيل الوكالة الدوليّة IAEA إيران الى مجلس الأمن الدولي الذي يقدّم عرضاً بمضاعفة مراقبة مرافق إعادة التصنيع حتى لا يتم إنتاج أسلحة، في حين يتفادى فرض العقوبات. وفي الجوهر، فإنّه قد يُسمح لإيران تطوير برنامج الوقود وتُحترَم سيادتها ما دامت تحترم شروط NPT والوكالة الدوليّة IAEA. وهذه النتيجة غير مرجّحة للأسباب المذكورة آنفاً.
- يُسمح لإيران، كالهند وباكستان، بتطوير ترسانة صغيرة من الأسلحة النوويّة لتشكل رادعاً للتهديد العسكري المتنامي في منطقتها، والذي تشكّله الولايات المتّحدة من أفغانستان الى العراق الى دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، كما تشكّله قوّة إسرائيل النوويّة. ويوسّع الغرب جهوده الجديدة للتعاون الإقتصادي في تطوير البنية التحتيّة للنفط والغاز الإيراني وكذلك للترحيب ببطء إيران في مجتمع منظّمة التجارة العالميّة (WTO). كما التعاون مع الغرب.
إنّ نشوء حكومة جديدة في إسرائيل تواصل سياسة السلام في فلسطين ومع سوريا وإرتياح إقليمي جديد من هذا التوتر الحاد سيفتح الطريق لتطوّر إقتصادي جديد وضخم في كامل منطقة الشرق الأوسط، إيران من بينها، حيث أنّ الملاليين في إيران بدؤا يفقدون نفوذهم شيئاً فشيئاً.
إنّ هذا السيناريو، كما هو الآن، هو سيناريو غير محتمل في الظروف الحاليّة.
- يقرر الرئيس بوش، بضغط من تشيني، رامسفيلد وصقور المحافظين الجدد، على تفعيل خطّة CONPLAN 8022، أي ضربة جويّة هجوميّة على المواقع النوويّة الإيرانيّة المفترضة، ويشمل ذلك نشر الأسلحة النوويّة للمرّة الأولى منذ العام 1945.
ولا يتم نشر جنود على الأرض حيث تعلن ماكنة البروباغندا المرعبة للبنتاغون بأنّ هذه الضربة هي " عمليّة إستئصال ناجحة وسريعة ".
وتطلق إيران، المستعدّة لإحتمال كهذا، ضربات مضادّة محسوبة بإستخدامها تقنيات حرب العصابات أو الحرب غير التقليديّة ضد الأهداف الأميركيّة وأهداف حلف الـ NATO حول العالم. ويتضمّن الرد الإيراني تنشيط الخلايا المدربة داخل حزب الله في لبنان كما تشمل تفعيل الأشخاص ذوي الأصول الإيرانيّة الجديرين بالإعتبار داخل العراق والذين هم على الأرجح متحالفين مع المقاومة السنيّة هناك لإستهداف 135000 جندي وموظّف أميركي موجودين على أرض العراق. إنّ الرد غير العادي لإيران قد يتضمّن زيادة الروابط غير الرسميّة مع حماس القويّة داخل فلسطين لإكتسابهم الى جانبهم في " حرب مقدّسة " ضد التحالف الأميركي- الإسرائيلي- البريطاني.
وتواجه إسرائيل إرهاباً غير مسبوق وهجمات تدميريّة من جميع الجهات ومن داخل حدودها من قِبَل الخلايا النائمة للعرب الإسرائيليين. كما تفعل إيران خلايا الإرهاب النائمة والمدرّبة في " رأس التنورة " مركز تكرير النفط السعودي وشحنه.
إنّ المحافظة الشرقيّة للعربيّة السعوديّة حول " رأس التنورة " تحتوي على أقليّة شيعيّة محرومة تاريخياً وممنوعة من قطف ثمار الثروة النفطيّة السعوديّة الهائلة. ويوجد حوالي مليوني مسلم شيعي في العربيّة السعوديّة، ويقوم الشيعة بأكثر الأعمال اليدويّة في حقول النفط السعوديّة ما يجعلهم يشكّلون 40 بالمئة من القوّة العاملة لـ Aramco.
وتعلن إيران أيضاً عن حظر فوري على تسليم الأربع مليون برميل يومياً (حصتها)، وتهدد بإغراق ناقلة النفط العملاقة VLCC في مضيق هرمز مما يصيب النفط العالمي بالإختناق بنسبة 40% في حال لم ينضم العالم إليها ضد العمل الأميركي- الإسرائيلي العسكري.
وللمضيق قناتان بعرض ميل واحد للمرور البحري، والقناتان منفصلتان بحاجز عبارة عن منطقة عرضها ميلين، والمضيق هو الممر الوحيد الى المحيط الواسع لأغلب نفط منظّمة OPEC، كما أنّه طريق التصدير الرئيسي للعربيّة السعوديّة.
إنّ إيران أرض ذات إمتداد هائل، وهي منطقة مركزيّة إستراتيجياً. وتشكّل مساحة إيران ضعف مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين. ومع أكثر من 70 مليون إنسان، وكونها تشكّل إحدى أسرع نسب النمو السكاني في العالم، فإنّ إيران مستعدّة جيداً " لحرب مقدّسة " جديدة. إنّ تضاريس جبالها تجعل أي تفكير بإحتلال أميركي للأرض أمراً لا يمكن تصوّره، في وقت لدى البنتاغون مشاكل بإستبقاء قواته الحاليّة للمحافظة على إحتلال العراق وأفغانستان.
وتبدأ الحرب العالميّة الثالثة بسلسلة من الأخطاء في الحسابات والفوضى. ولن تكون لماكينة حرب البنتاغون المرعبة، "

سيطرة الصورة الكاملة " (Total Spectrum Dominance) أي حيلة لها أمام الهجمات " غير المتناسقة " المتنامية حول العالم.

ويبدو واضحاً من قراءة صحافتهم وتصريحاتهم العلنيّة، أنّ الحكومة الإيرانيّة تعلم جيداً ما هي الأوراق التي تمسك بها وما التي لا تمسك بها في هذه اللعبة العالميّة ذات المظهر النووي الحراري الجبان.

إذا ما قام محور بوش- تشيني- رامسفيلد بالمخاطرة بإطلاق ضربة نوويّة على إيران، مع ما تقدّم من السياق الجيو سياسي، سيحدد نقطة اللارجوع في العلاقات الدوليّة كما أنّه سيخفّض من شعبيّة الحكومة والبيت الأبيض يعلم ذلك. إنّ خطر مبدأ إستراتيجيّة الحروب الوقائيّة هي، كما الآن، عندما يعتبر بلد ما كإيران أنّ الخدعة الأميركيّة تستلزم رد فعل كامن ومرعب، عندها لن يكون لدى الولايات المّحدة الكثير من الخيارات سوى إطلاق الضربة النوويّة- التي لا مجال للتفكير فيها.

وهناك أصوات أشخاص معقولين داخل المؤسسة السياسيّة الأميركيّة كرؤساء NSC السابقين مثل Brent Scowcroft و Zbigniew Brezezinski ، اللذان يفهمان، بوضوح، منطق بوش المميت والمزاج " الوقائي " لصقور البنتاغون. والسؤال هم عمّا إذا كان فريقهم داخل مؤسسة السلطة الأميركيّة اليوم له نفوذ كاف حتّى يفعلوا ببوش وتشيني ما تمّ فعله بريتشارد نيكسون الذي جعلته ممارسته للسلطة الرئاسيّة، يخرج عن السيطرة.

ومن المفيد التذكّر، أنّه حتّى ولو كانت إيران تحوز صواريخ نوويّة، فإنّ مدى الضربة لن يصل الى حدود الولايات المتّحدة وبذلك ستكون إسرائيل هي الهدف المحتمل الأقرب.

إنّ ضربة نوويّة وقائيّة أميركيّة للدفاع عن إسرائيل قد يثير في الواقع التساؤل عن الإتفاقيات العسكريّة الموقعة بين واشنطن وتل أبيب، وهو الموضوع الذي لم تشعر إدارة بوش ولا الإدارات السابقة أنّه من المناسب إطلاع الشعب الأميركي عليه.

Global Research Contributing Editor F. William Engdahl, auther of "A Century of War: Anglo-American Oil Politics and The New Order", Pluto Press, is an associate editor of Global Research. He can be connected via his website; www.engdahl.oilgeopolitics.net